ملحمة الصمود الوطني البحريني.. ذاكرة وطن تصنع المستقبل

بقلم:
د. فوزية يوسف الجيب

ثمة محطات استثنائية في تاريخ الأوطان تتجاوز حدود الزمن، لتتحول إلى صفحات مشرقة في الذاكرة الوطنية، وتصبح جزءا أصيلا من الهوية الجامعة والمسيرة التاريخية الممتدة. ومن هذا المنطلق، تبرز الأهمية الوطنية والاستراتيجية للأمر الملكي السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، بإنشاء وتشكيل لجنة توثيق «ملحمة الصمود الوطني»، باعتباره مبادرة وطنية رائدة تجسد رؤية ملكية ثاقبة تؤمن بأن حفظ الذاكرة الوطنية لا يقل أهمية عن صناعة الإنجازات ذاتها، وأن صون الحقائق وتوثيق المواقف الوطنية يمثلان استثماراً مستداماً في مستقبل الوطن وأجياله القادمة.

ويعكس هذا الأمر الملكي السامي نهجاً حضارياً راسخاً في إدارة الشأن الوطني، يقوم على توثيق التجارب المفصلية وصون المكتسبات الوطنية وترسيخ الرواية الوطنية الموثقة للأحداث. فالدول التي تنظر إلى المستقبل بثقة ووعي هي تلك التي تحرص على حفظ ذاكرتها الجماعية وتوثيق محطاتها التاريخية الكبرى، وتحويلها إلى رصيد معرفي ووطني تستفيد منه الأجيال المتعاقبة، وتسترشد به المؤسسات الوطنية في بناء السياسات وتعزيز الهوية وترسيخ قيم الانتماء والولاء.

وتأتي هذه المبادرة الملكية امتداداً لحرص جلالة الملك المعظم على تعزيز الوعي الوطني وحفظ الحقائق التاريخية وتقديمها للأجيال القادمة بصورة دقيقة وموثقة، بما يحفظ الرواية الوطنية من الاجتهادات غير الدقيقة أو محاولات التشويه والتزييف. كما تؤكد أن ما شهدته البحرين من مواقف وطنية مشرّفة خلال تلك المرحلة يمثل جزءاً أصيلاً من تاريخ الوطن الحديث، ويستحق أن يوثق بمنهجية علمية ومهنية تليق بحجمه وأهميته.

كما أن هذه الخطوة الوطنية تعكس فهماً عميقاً لأهمية التوثيق بوصفه أحد أدوات القوة الناعمة وسلاحاً استراتيجياً في معركة الوعي، حيث لا يقتصر دوره على حفظ الوثائق والمعلومات، بل يمتد إلى ترسيخ الحقيقة الوطنية وتعزيز الوعي المجتمعي وصون الذاكرة الجماعية من النسيان أو التحريف. فالتوثيق في جوهره حماية للتاريخ، وتعزيز للانتماء، وترسيخ للثقة الوطنية بالمؤسسات والإنجازات.

ويكتسب تشكيل اللجنة أهمية إضافية من خلال إسناد رئاستها إلى معالي الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة، لما يتمتع به من خبرة وطنية ومعرفية واسعة في مجالات الدراسات الاستراتيجية والعمل المؤسسي والتوثيق، إلى جانب عضوية نخبة متميزة من الكفاءات الوطنية التي تمثل مختلف الجهات الرسمية ذات الصلة. ويعكس هذا التشكيل النوعي الثقة الملكية في الكفاءات البحرينية وقدرتها على إنجاز مشروع وطني متكامل وفق أعلى المعايير المهنية والعلمية، بما يضمن توثيق هذه الملحمة الوطنية بصورة شاملة ودقيقة تحفظ تفاصيلها للأجيال القادمة.

ولا تقتصر أهمية لجنة توثيق «ملحمة الصمود الوطني» على جمع الوثائق أو أرشفة المعلومات، بل تتجاوز ذلك إلى بناء ذاكرة وطنية ومؤسسية متكاملة توثق تجربة بحرينية رائدة في التلاحم الوطني والتكاتف المجتمعي، وتحفظ صور الوفاء والانتماء التي جسدها أبناء البحرين في مختلف المواقف والظروف. إنها مبادرة وطنية وثقافية ومعرفية متكاملة تسهم في تعزيز قيمة التدوين والتوثيق بوصفهما أحد أهم أدوات حماية الهوية الوطنية وصون الإرث التاريخي.

وسيشمل هذا التوثيق الجهود الوطنية المخلصة التي بذلتها مختلف مؤسسات الدولة خلال تلك المرحلة، وما أظهرته من كفاءة عالية ومسؤولية وطنية وجاهزية متميزة في أداء واجباتها. كما يستحق أن يوثق الدور المشرف الذي قامت به قوة دفاع البحرين والحرس الوطني ووزارة الداخلية وسائر الأجهزة العسكرية والأمنية والمدنية، والتي جسدت نموذجاً وطنياً رفيعاً في حماية الوطن وصون أمنه واستقراره والحفاظ على مكتسباته.

كما سيحفظ هذا التوثيق المواقف الوطنية الصادقة التي عبر عنها أبناء البحرين الأوفياء من خلال برقيات الولاء ورسائل التأييد والبيانات الوطنية الصادرة عن مختلف المؤسسات الرسمية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، والتي شكلت في مجموعها صورة وطنية مشرقة عكست عمق الانتماء ووحدة الصف والتلاحم الراسخ بين القيادة والشعب. لقد كانت تلك المواقف تجسيداً حقيقياً للوعي الوطني والمسؤولية المجتمعية، وأحد أبرز الشواهد على قوة الجبهة الداخلية البحرينية وقدرتها على مواجهة التحديات بثقة وثبات.

وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة تمثل خطوة نوعية نحو بناء أرشيف وطني متكامل يشكل مرجعاً علمياً موثوقاً للباحثين والأكاديميين والمهتمين بالشأن الوطني، ويسهم في إثراء الدراسات المستقبلية المتعلقة بالتجربة البحرينية، ويضمن استمرارية الاستفادة من دروسها وعبرها. فالتوثيق هنا ليس استحضاراً للماضي فحسب، بل هو استثمار في المستقبل، وترسيخ لقيم المواطنة والمسؤولية الوطنية، وتعزيز للوعي المجتمعي بأهمية المحافظة على المكتسبات الوطنية وصونها.

إن الأمر الملكي السامي بإنشاء لجنة توثيق «ملحمة الصمود الوطني» يؤكد مجدداً أن البحرين، بقيادتها الحكيمة، تنظر إلى الأحداث الوطنية بمنظور استراتيجي بعيد المدى، يستوعب الحاضر ويحفظ الماضي ويستشرف المستقبل. وهي رسالة وطنية بليغة تؤكد أن الإنجازات الكبرى والمواقف الوطنية المخلصة تستحق أن تحفظ وتوثق لتظل شاهدة على مسيرة وطن صاغ تاريخه بالإرادة والعطاء والتلاحم.

وستظل «ملحمة الصمود الوطني» علامة فارقة في تاريخ البحرين الحديث، وشاهداً على قوة التلاحم بين القيادة والشعب، وعلى قدرة الدولة ومؤسساتها على تجاوز التحديات وتحويلها إلى فرص لترسيخ الوحدة الوطنية وتعزيز الثقة بالمستقبل. كما ستبقى لجنة التوثيق إحدى المبادرات الوطنية الرائدة التي تجسد وعياً عميقاً بقيمة التاريخ وأهمية حفظ الذاكرة الوطنية، لتظل قصة شعب وقيادة ووطن حية في وجدان الأجيال، ومصدراً دائماً للفخر والإلهام والعطاء.

العفو الواعي.. أصعب القرارات وأخفها على القلب

بقلم:
نبيلة رجب

دخل نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم) مكة فاتحًا، والناس ينتظرون حكمه فيمن آذوه وطاردوه سنين. توقع كثيرون يوم حساب طويل، فالذين أمامه هم من حاربوه وأخرجوه من بيته وأهله. قال: «اذهبوا فأنتم الطلقاء». كانت قوة خالصة، وكان العفو في أعلى صوره.

عبر التاريخ، كلما وقف إنسان في موضع القوة واختار غير الانتقام، ترك أثراً لا يمحوه الزمن. غاندي، الذي قاوم إمبراطورية بلا سلاح، لخّص ما فهمه في كلمات قليلة: «الضعيف لا يستطيع أن يعفو، العفو صفة الأقوياء». لم يقلها من فراغ، قالها رجل عرف الأذى وعرف كم يكلّف أن تتركه دون انتقام.

وفي القرآن الكريم ما هو أبلغ من كل هذا. يوسف عليه السلام، الذي ألقاه إخوته في الجب وكذبوا على أبيه سنوات، حين آتاه الله التمكين ووقفوا أمامه خائفين، لم يُطِل في الحساب. قال: لا تثريب عليكم اليوم. جملة واحدة أغلقت فصلاً طويلاً من الأذى، واختارت ما يمكن أن يُبنى.

ومع حلول العام الهجري، حيث تميل النفوس فطريا إلى المراجعة والتجدد، يبدو الحديث عن العفو أقرب من أي وقت آخر. فما يحمله الإنسان معه من أعوام مضت، إن لم يتصالح معه، يبقى يثقل خطاه.

وكل هذه المواقف، على اختلاف زمانها ومقامها، لم تمحُ الجرح، لكنها رفضت أن يكون الجرح هو النهاية. العفو لا يعني النسيان، ولا يعني أن ما جرى لم يكن. يعني فقط أن تقرر ألا يظل ما مضى سجناً لما هو آت.

العفو يُفهم أحياناً كتنازل عن الحق، وهو في الحقيقة أصعب من المطالبة به. الإنسان إذا تمسك بغضبه طويلاً لا يعاقب من أساء إليه، بل يمنحه سلطة مستمرة على حياته. والعفو الواعي لا يبرئ الخطأ ولا يمحوه، لكنه يرفض أن يظل الماضي هو الذي يقود. هو قرار بأن تضع حملاً لا يراه أحد غيرك، وتمضي نحو ما تبقى من وقت. ولهذا كان العفو دائماً فعل قوة قبل أن يكون فعل طيبة.

وهو لا يعني أن تشعر بالمحبة نحو من أساء إليك، يعني أن تقرر ألا تدع إساءته تسكن فيك أكثر مما أقامت. الفرق بين الاثنين كبير. كثيرون يظنون أنهم لا يستطيعون الصفح لأنهم لا يزالون يشعرون بالألم، والحقيقة أن الألم لا يمنعه، هو فقط يجعله أصعب وأثمن.

لكن العفو لا يأتي بالأمر، ولا يصلح لكل جرح. هناك جراح تحتاج وقتاً، وحدوداً واضحة، ومساراً قانونياً كاملاً قبل أي حديث عن الصفح. وكل إنسان يعرف وحده متى يكون مستعداً، ومتى يحتاج أولاً إلى الأمان والاعتراف بما مرّ به.

وفي بلدنا لحظة من هذا القبيل لا تزال حاضرة في الذاكرة. في العام الماضي، فقد طفل حياته بعد أن نُسي في السيارة ساعات، وكان ألم أهله من النوع الذي لا تكفيه الكلمات. فقد الطفل وحيداً، دون أن يودّعه أحد، ودون أن يعرف أحد. وهذا النوع من الفقد يحمل من الثقل ما يكاد يسحق كل شيء، الصبر والإيمان والقدرة على الاستمرار.

غير أن ما فعله والداه ترك أثراً خاصا في الوعي العام. تجاوزا الصمت والغضب معا، وذهبا إلى ما هو أصعب منهما. عفوا عمن تسببت في المأساة، وقالا إنها لم تقصد، وإن ما حدث قضاء لا يحتمل أن يُضاف إليه انتقام. وفي مجتمع صغير تتناقل فيه الأخبار بسرعة، وتبقى الجراح طويلاً في الذاكرة الجماعية، كان هذا القرار درساً لم يُعلَم في فصل، ولم يُكتب في كتاب.

هذا العفو لم يُلغِ مسؤولية ما جرى، لكنه غيّر طريقة النظر إلى العدالة. القانون يحاسب، وهذا حقه. لكن القلب وحده يقرر أن يسامح. قرار صعب من والدين كان في وسعهما أن يجعلا ألمهما حكماً على غيرهما، فاختارا ألا يفعلا.

ولعل هذا هو الأثر الذي لا يُحسب. العفو إذا حدث أمام الناس لا يبقى شأناً خاصاً، يصبح شيئاً يراه من حوله ويحمله معه دون أن يدري. الذي يشهد إنساناً يعفو في لحظة ألم حقيقي يخرج من تلك اللحظة مختلفا، وكأن شيئاً فيه أعيد ترتيبه.

هكذا يكون العفو. صاحب الجرح يقرر ألا يظل أسيره، مهما كان حجمه. قرار لا يُعلن، ولا يُكتب عنه مقال، ولا يراه إلا من عاشه. يحدث في كتمان داخل بيوت لا يعرفها أحد، في لحظة يقرر فيها إنسان عادي أن يكون أكبر مما حدث له. وهذا بالضبط ما يجعله أصعب القرارات، وأخفها في الوقت نفسه على القلب الذي يحملها.

rajabnabeela@hotmail.com

من أوكرانيا إلى إيران.. دور التكنولوجيا في الحروب الحديثة

بقلم:
عزت إبراهيم ○

انتشر مؤخراً اتجاه متزايد يتحدث عن استخدام الذكاء الاصطناعي والأتمتة في الحرب وكأنهما قد حسما نتيجة الحرب بالفعل وحققا النصر. وغالباً ما تتسم نبرة هذا الاتجاه بالثقة المتزايدة، بل وحتى بنفاد الصبر، قائلة: «ستهيمن الآلات، وسيتراجع دور البشر، وسيصبح الصراع أكثر دقة وسرعة وفعالية».

ومع ذلك، فإن الواقع الناشئ اليوم في ساحات القتال والمعارك بأرض الواقع لا يدعم هذا الاتجاه ويقينه بشكل كامل، فالواقع يبدو أقل استقراراً، وأكثر تفاوتاً وتناقضاً في بعض الأحيان؛ لذا يمكننا القول إن ما نشهده لا يُعد تحولاً كاملاً بقدر ما هو عملية لا تزال في طور التشكل، بطرق لا يمكن دائماً التنبؤ بها. هذا أمر بالغ الأهمية، لأن الوضوح غير المكتمل قد يؤدي إلى التضليل. فمن الواضح أن الأتمتة تُغير طريقة خوض الحروب؛ لكنها لا تُفعّل ذلك بطريقة مباشرة أو موحدة. فبعض التطورات تبدو حاسمة، في حين تثير تطورات أخرى بعض الأسئلة بقدر ما تجيب على البعض.

حدود التأثير في الصراع: تُشير الحجج الواردة في كتاب «الذكاء الاصطناعي، والأتمتة، والحرب: صعود مجمع التكنولوجيا العسكرية» لأنتوني كينج إلى تحول مهم؛ فالتكنولوجيا لم تعد مجرد وسيلة لتعزيز القوة العسكرية فحسب، بل صارت تعيد تشكيل الكيانات التي تقف وراء القوة العسكرية. وتترك هذه الرؤية سؤالاً أصعب دون إجابة: إلى أي مدى يمكن أن يصل هذا التحول؟ وأين يبدأ بلوغ حدوده؟

للوهلة الأولى، يصعب الجدال حول جاذبية الأتمتة. فالآلات تعالج البيانات بشكل أسرع من البشر، ولا تتعب، ويمكنها العمل في بيئات قد تكون خطرة؛ أو ببساطة يتعذر على الجنود الوصول إليها. ففي أوكرانيا على سبيل المثال، أدى الاستخدام الواسع النطاق للطائرات المسيّرة إلى تغيير إيقاع القتال، وأصبحت المراقبة أكثر استمرارية، والضربات أكثر فورية، وهذا واضح تماماً. لكن عند الفحص والتدقيق، تصبح الصورة أقل وضوحاً. فكل شيء يعتمد على شبكات الاتصالات، والمشغلين البشريين، والتنسيق الذي من السهل اعتباره أمراً مسلماً به حتى ينهار. فعندما تتعطل الشبكات أو تفشل الأنظمة تحت الضغط، تتضاءل ميزات الأتمتة وبسرعة. وهنا تكون التكنولوجيا موجودة؛ لكن فعاليتها تصبح أقل يقيناً بكثير.

تُسلط حرب إيران الضوء على هذا الأمر بشكل أكثر وضوحاً. فعلى عكس أوكرانيا، حيث تطورت عملية التكيف تدريجياً وبمرور الوقت؛ أدت الحرب في إيران إلى ضغط اتجاهات متعددة في فترة زمنية أقصر بكثير. ففي مرحلتها الأولى، نُفذت الضربات بوتيرة تُشير إلى منطق عملياتي مختلف، منطق كانت تترابط فيه عمليات الكشف والاستهداف والتنفيذ ترابطاً وثيقاً، بشكل شبه متواصل. كان من الواضح أن معالجة البيانات وتصفيتها والتصرف بناءً عليها يجري بسرعة تتجاوز حدود الرقابة البشرية.

صحيح أنه من المغري اعتبار هذا تقدماً وخطوة إلى الأمام، إلا أن النتائج على أرض الواقع ليست بهذه البساطة؛ لأنه لم يتم تحييد قوة إيران. صحيح أن قدراتها في استخدام المسيّرات والصواريخ قد انخفضت في بعض المناطق، إلا أنها ظلت مستمرة. وبالرغم من أن هذه الحقيقة تستحق التوقف عندها؛ فإنها تصبح أكثر وضوحاً في ضوء الافتراضات السابقة. فلو كانت الأتمتة حاسمة كما يُزعم في بعض الأحيان، لكانت النتائج مختلفة تماماً. ولكن ما يظهر بدلاً من ذلك هي حقيقة أكثر تقييداً: فالتكنولوجيا قادرة على تكثيف الضغط؛ ولكنها غير قادرة بالضرورة على حل الصراعات.

ومن الجدير بالدراسة من كثب افتراض منتشر لا يتم التشكيك فيه في كثير من الأحيان، وهو أن السرعة دائماً ما تشكل ميزة. فالسرعة تعني قرارات أسرع، واستجابات أسرع، ودورات عمل أقصر.

نظرياً، من الصعب تحدي هذا المنطق، ولكن عملياً؛ يبدو الأمر أقل إقناعاً. فالسرعة قد تُعجل وتضغط عملية التقييم، فعندما تُتخذ القرارات في ثوان معدودة، تتلاشى فرصة التوقف وإعادة النظر أو التساؤل. ولذا يمكن استخلاص حقيقة أن اعتماد القادة على الأنظمة ليس من منطلق الثقة الكاملة فيها، بل لعدم وجود بديل حقيقي لها. وهنا تكمن المشكلة: فالأتمتة حين تعمل على تعزيز عملية صنع القرار، تُقيّدها أيضاً.

غالباً ما يتم تقديم التحول من المنصات إلى الأنظمة باعتباره سمة مميزة للحرب الحديثة، وهذا صحيح إلى حد كبير؛ حيث تعتمد الفعالية العسكرية بشكل كبير على مدى تكامل الطائرات المسيّرة وأجهزة الاستشعار وشبكات الاتصالات. إلا أن التكامل ليس مجرد مسألة تقنية، فهو يكشف ويعرّي حدود المؤسسات. فبعض الجيوش يمكنها أن تتكيف بسرعة، وبعضها الآخر لا يمكنه فعل ذلك. ففي بعض الحالات، لا يمكن للتكنولوجيا المتقدمة أن تُعوّض عن نقاط الضعف هذه، بل إنها تجعلها أكثر وضوحاً. وكذلك الحرب الإيرانية فإنها لم تُمحُ نقاط الضعف هذه؛ ولكنها قامت بتسليط الضوء عليها.

إن دور صناعة الدفاع قد تغير هو الآخر، ولكن ليس بطرق يُمكن التنبؤ بها بشكل كامل. وصارت شركات التكنولوجيا الآن تؤدي دوراً أكبر، وخاصة في مجال البرمجيات والأنظمة القائمة على البيانات؛ مما يجلب معه الكثير من المرونة التي غالباً ما افتقرت إليها عمليات الشراء التقليدية. وفي الوقت نفسه، نشأت تبعيات جديدة. فالمؤسسات العسكرية أصبحت تعتمد بشكل متزايد على جهات فاعلة ليس لها كامل السيطرة عليها، وهذا التحول ينطوي على مخاطره الخاصة. فالمسؤولية على سبيل المثال -أين تبدأ وأين تنتهي- لم تعد دائماً واضحة.

وتظل المسائل الأخلاقية عالقة دون حل. فمع قيام الأنظمة بدور أكبر في تحديد الأهداف وترتيب أولوياتها، يصبح تتبع المسؤولية أكثر صعوبة. فإذا أسهمت عملية مؤتمتة في حدوث خطأ؛ فإن المساءلة لا تختفي، بل تتشتت. ولا يقتصر الأمر على الجانب القانوني فحسب، بل إن المشكلة أعمق من ذلك؛ فهي تُؤثر في كيفية الثقة بهذه الأنظمة واستخدامها في الممارسات العملية.

وعلى المستوى الجيوسياسي، يُضيف انتشار هذه التقنيات بُعداً آخر من التعقيد. فكثيراً ما يُقال إن الأتمتة تقلل الحواجز، سامحة بذلك للجهات الفاعلة الصغيرة بالمنافسة بشكل أكثر فعالية. وهذا صحيح إلى حد ما، خاصة مع الأنظمة منخفضة التكلفة نسبياً مثل الطائرات المسيّرة. إلا أن الصورة الأوسع تبدو أقل توازناً. فالحجم والمرونة والقدرة على استيعاب الخسائر لا تزال مهمة، وهي عناصر لا تزال موزعة بشكل غير متساو. إن الحرب الإيرانية لم تحقق تكافؤ الفُرص، ولكن غيّرت فقط طريقة التعبير عن عدم التوازن.

وفي النهاية، فإن ما يبرز ليس فقط حجم التغيير، بل غياب وجهة واضحة. فلا يوجد نموذج مُستقر، ولا مبدأ مُتفق عليه. فمن ناحية، يرى البعض مستقبلاً تهيمن عليه الأنظمة ذاتية التشغيل، بينما يبقى آخرون مُتشككين. كلا الرأيين يعكسان جزءاً من الواقع، لكن لا يُزيل أي منهما التوتر القائم بينهما بشكل كامل.

تعمل الأتمتة والذكاء الاصطناعي على إعادة تشكيل الحرب، ولكن ليس بطريقة تؤدي إلى استنتاجات بسيطة. إن التحول حقيقي؛ ولكنه غير مكتمل، ولا يزال هشاً في بعض جوانبه. فهو يُنشئ قدرات جديدة، ولكن يقدم في الوقت نفسه شكوكاً جديدة يصعب تحديدها.

تجربة الحرب الإيرانية أبرزت هذا التوتر وجعلته جلياً، فقد أوضحت مدى التقدم الذي أحرزته الأتمتة، ومدى سرعة تشغيل الأنظمة، ومدى إمكانية دمجها في العمليات العسكرية بكل بوضوح؛ ومع ذلك، كشفت نفس الحرب في الوقت ذاته عن أمر أقل طمأنة وهو أنه: حتى أكثر التقنيات تطوراً لا يمكنها أن تُزيل الغموض أو عدم اليقين، بل على العكس، فهي تُعيد توزيعه بطرق أكثر تعقيدًا وأصعب توقعًا.

○ باحث وكاتب صحفي.

تحديات التغيير في مجتمعات الدول النامية

بقلم:
د. طارق عباس ○

تواجه المجتمعات النامية في العصر الحديث تحديات متشابكة ومعقدة، تتراوح بين المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، الأمر الذي يجعل قضية التغيير والإصلاح من أكثر القضايا إلحاحًا، فالتغيير ليس حدثًا عابرًا أو قرارًا إداريًا مؤقتًا، بل هو عملية حضارية متكاملة تستهدف تطوير الإنسان والمؤسسات وأنماط التفكير بما يتناسب مع متطلبات العصر، وقد أثبتت تجارب الأمم أن النهضة الحقيقية لا تقوم على الموارد الطبيعية وحدها، بل تعتمد أساسًا على بناء الإنسان القادر على الإبداع والمشاركة وتحمل المسؤولية.

تبدأ آليات التغيير من ترسيخ ثقافة الحرية والمسؤولية، فالمجتمعات التي تتيح لأفرادها مساحة للتعبير والمشاركة في صنع القرار، تكون أكثر قدرة على الابتكار ومواجهة الأزمات، والحرية هنا لا تعني الفوضى أو غياب الضوابط، بل تعني تمكين الإنسان من التفكير المستقل وتحمل نتائج اختياراته في إطار القانون والمصلحة العامة، لذلك فإن بناء مؤسسات قوية تقوم على الشفافية والمساءلة يعد من أهم خطوات الإصلاح، لأنه يحد من الفساد ويعزز ثقة المواطنين في الدولة ومؤسساتها.

ويأتي التعليم في مقدمة أدوات التغيير الاجتماعي، فالتعليم ليس مجرد وسيلة للحصول على الشهادات أو اكتساب المعلومات، بل هو عملية لبناء العقل وتنمية القدرات النقدية والإبداعية، وقد أصبحت الحاجة ملحة في المجتمعات النامية إلى تجاوز أساليب الحفظ والتلقين نحو مناهج تركز على التفكير النقدي، وحل المشكلات، والبحث العلمي، والعمل الجماعي، كما أن التطور التكنولوجي والانتشار الواسع للذكاء الاصطناعي يفرضان ضرورة إعادة النظر في النظم التعليمية لتأهيل الأجيال الجديدة لمتطلبات سوق العمل المتغير باستمرار.

ولا يمكن الحديث عن التغيير دون التوقف عند دور الأسرة باعتبارها المؤسسة الأولى في تشكيل شخصية الإنسان، فالأسرة المستقرة التي تقوم على الحوار والاحترام المتبادل تسهم في إعداد أفراد قادرين على تحمل المسؤولية والتفاعل الإيجابي مع المجتمع، أما عندما تتعرض الأسرة للتفكك أو الاضطراب فإن آثار ذلك تمتد إلى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، مما ينعكس على مستوى الاستقرار والتنمية.

يحتل الشباب موقعًا محوريًا في عملية التغيير، فهذه الفئة تمثل القوة الأكثر حيوية وقدرة على التكيف مع المتغيرات، لكن هذه الطاقة قد تتحول إلى مصدر للإحباط أو التوتر إذا لم تجد فرصًا حقيقية للمشاركة والعمل والإبداع.

لذلك تحتاج المجتمعات النامية إلى سياسات تدعم ريادة الأعمال، وتشجع الابتكار، وتوفر بيئة مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يسمح للشباب بتحويل أفكارهم إلى إنجازات اقتصادية واجتماعية ملموسة، كما أن تعزيز ثقافة الحوار وقبول الاختلاف يسهم في حماية الشباب من الوقوع في براثن التطرف والانغلاق الفكري.

ومن الآليات الأساسية للتغيير أيضًا تمكين المرأة وإشراكها بصورة كاملة في عملية التنمية، فالمجتمعات التي تستثمر قدرات نسائها تحقق معدلات أعلى من النمو والاستقرار الاجتماعي، إن تعليم المرأة، وتوفير فرص العمل المناسبة لها، وضمان مشاركتها في الحياة العامة، ليست مطالب فئوية تخص النساء وحدهن، بل هي استثمار مباشر في مستقبل المجتمع كله. فكلما ازدادت قدرة المرأة على المشاركة والإنتاج، ازدادت قدرة المجتمع على التقدم والتنافس.

وفي ظل الثورة الرقمية التي يشهدها العالم، أصبحت الثقافة الرقمية عنصرًا أساسيًا في أي مشروع للتغيير، فقد أتاحت التكنولوجيا فرصًا هائلة للتواصل وتبادل المعرفة، لكنها في الوقت نفسه فتحت الباب أمام انتشار الشائعات وخطابات الكراهية والتضليل الإعلامي، لذلك تبرز أهمية نشر الوعي الرقمي وتعليم الأفراد كيفية التحقق من المعلومات والتعامل المسؤول مع وسائل التواصل الاجتماعي، بما يعزز الأمن الفكري ويحمي المجتمع من الانقسامات والصراعات غير المبررة.

إن التغيير الحقيقي في المجتمعات النامية لا يتحقق عبر الشعارات أو الأمنيات، وإنما من خلال رؤية متكاملة تجعل الإنسان محور التنمية وغايتها. فحين تتحول الحرية إلى مسؤولية، والتعليم إلى بناء للعقل، والشباب إلى قوة منتجة، والمرأة إلى شريك كامل في التنمية، والتكنولوجيا إلى أداة للمعرفة لا وسيلة للتضليل، يصبح المجتمع أكثر قدرة على مواجهة تحدياته وصناعة مستقبله، فنهضة الأمم ليست نتاج الصدفة، وإنما ثمرة عمل طويل يستثمر في الإنسان بوصفه الثروة الحقيقية والأكثر استدامة.

○ كاتب وباحث أكاديمي.